

ما هي حقيقة إطلاق ١٢ موقوفاً من سوريا؟

هيئة المفقودين تعد تقريرها.. وقد تطلب تمديداً

الاثنا عشر شخصاً الذين اطلق سراحهم في الفترة الاخيرة. وذكر شعيب بان لجنة اهالي المفقودين التي زارت سوريا تلقت وعداً من السلطات السورية بالحصول على اجوبة عما اذا كان المفقودون موجودين في السجون السورية خلال مهلة شهرين من تاريخ الزيارة، وحتى الان لم تنته المهلة، لافتاً الى ان نفي النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم لمسألة اطلاق سراح اثني عشر موقوفاً من «المفقودين» في السجون السورية جاء في اطار توضيح الامور.

لجنة اهالي المخطوفين

من جهتها، سألت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان عن مصير تقرير هيئة تلقي الشكاوى وما اذا كان بحاجة الى تشكيل لجنة للتقصي عن مصيره، كما سألت عن الموقف الرسمي من حقيقة ما ذكر في وسائل الاعلام بشأن اطلاق سراح اثني عشر لبنانياً من السجون السورية بينهم جثة موقوف متوفى، وقالت «ان تقصير السلطات الرسمية اللبنانية هو الذي دفع الاهالي الى التوجه مباشرة نحو السلطات الرسمية السورية من اجل اطلاق سراح ابنائهم الاحياء، والكشف عن مصير البقية وقد تلقوا وعوداً ايجابية من السلطات بالتقصي في مهلة زمنية لا تتجاوز الثلاثة اشهر».

وازاء ما اسمته اللجنة «التقصير الرسمي في تحمل المسؤولية» طالبت الحكومة «بنشر تقرير هيئة تلقي الشكاوى، ووضع مضمونه موضع التنفيذ واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك في اسرع وقت ممكن، كما طالبت باصدار موقف رسمي يوضح حقيقة الخبر حول اطلاق سراح الموقوفين الاثني عشر، واكدت ان اقفال ملف المفقودين والمخطوفين يستوجب العمل الجدي للكشف عن مصيرهم سواء اكان ذلك في سوريا ام في سجون العدو الاسرائيلي.

ز.ي.

بعد الالتباس الذي اثاره اطلاق سراح اثني عشر موقوفاً لبنانياً من السجون السورية الاسبوع الماضي، اوضح عضو هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين الدكتور عبد السلام شعيب لـ«السفير» ان الذين تم اطلاق سراحهم «هم من الذين صدرت بحقهم احكام جنائية في سوريا وصرحت عنهم سابقاً السلطات السورية، وليسوا من الذين يقول عنهم اهلهم انهم في عداد المفقودين في السجون السورية». ووضح رئيس الهيئة وزير شؤون الاصلاح الاداري فؤاد السعد لـ«السفير» ان الهيئة ستقدم قريباً تقريرها الى مجلس الوزراء متضمناً النتائج التي توصلت اليها خلال فترة عملها منذ سنة ونصف السنة تقريباً.

وقال السعد: اذا كان عمل الهيئة يستلزم المزيد من التقصي عن المفقودين سواء في سوريا او في اسرائيل فانها قد تطلب من مجلس الوزراء تمديد المهلة المعطاة لها، والتي انتهت منذ شهرين «لان الهدف في النهاية هو الوصول الى نتائج ايجابية لمصلحة اهالي المفقودين».

وفي حين لم يشأ الوزير السعد توضيح بعض النقاط التي سترد في التقرير لان الحفاظ على سرية العمل افضل من اعلانه، قال الدكتور عبد السلام شعيب ان هيئة تلقي الشكاوى بدأت كتابة تقريرها بالفعل تمهيداً لتقديمه الى مجلس الوزراء، وهو يتضمن الادلة التي قدمها الاهالي عن مشاهدة ابنائهم في سوريا.

ورد شعيب تأخر عمل اللجنة الى ان ملء الاستثمارات من قبل الاهالي كان يتم على مراحل، ولم يجر دفعة واحدة بينما شارك اعضاء الهيئة في تقصي الادلة التي قدمها الاهالي عبر الكلام مع الشهود الذين افادوا بانهم رأوا المفقودين. ووضح ان اهالي المفقودين يطالبون بمئتي شخص في سوريا، بينما قدموا ادلة واثباتات على وجود مئة شخص من بينهم، مشيراً الى ان عدد الذين صدرت بحقهم احكام يبلغ خمسة وتسعين شخصاً بينهم